التمثيل الحقيقي لرئيس الجمهورية يبدأ باتفاق الموارنة... وسلسلة الرتب والرواتب قيد المراهنات

تدهور الوضع الأمني في ليبيا ودعم بعض الدول للجماعات الإرهابية يزيد قوتهم وحكومة الوفاق الفلسطينية ضرورة تفرضها المصلحة الوطنية

ركّزت البرامج الحوارية المتلفزة في اليومين السابقين على التغيير النوعي الذي بدأت تتضّح معالمه مع الانتخابات السورية، وفي الجانب الآخر التطورات في الداخل اللبناني حول انتخاب رئيس للجمهورية وموضوع سلسلة الرتب والرواتب وارتباطه باستحقاق الامتحانات الرسمية، إلى جانب تراجع الاستقرار في ليبيا والدعم الذي تلقاه الجماعات الإرهابية من الخارج.

أبواب التغيير مشرّعة وأصداء التحسين مزدحمة، سورية اليوم أمام تحدي تسريع عملية الخروج من الأزمة وإعادة البناء وتحقيق الازدهار الاقتصادي يهم كل مواطن سوري بدأ يدرك المؤامرة الإقليمية – الدولية التي استهدفت تدمير سورية. فسورية تشهد حدثاً جديداً من نوعه وهو الانتخابات التي ضمّت أكثر من مرشحّ، على رغم أن هناك من لا يزال يحاول تخريب هذا التغيير، لكن الموقف الوحدوي الذي ظهر عند المواطنين السوريين يحول دون نجاح هذه المحاولات، وهو ما تجلى في حدث السفارة السورية في لبنان، والذي أكد مدى الانتماء والوعي السوري.

إلى ذلك، فإن الوضع في لبنان لا يزال على حاله، فإقرار سلسلة الرتب والرواتب لا يزال غير محسوم وإجراء الامتحانات الرسمية في موعدها أيضاً لا يزال مهدداً، وحتى يقرر المجلس النيابي الاتفاق على إقرار السلسلة يبقى وضع الطالب رهن الاعتبارات التي يقررها حيتان المال، فهناك جهات لا تريد إقرار السلسلة حمايةً لمصالحها التي تستحوذ على الأملاك البحرية. في سياق آخر، لا يزال موضوع الاتفاق على انتخاب رئيس جديد للبنان قيد المراهنات، فالرئيس الجديد يجب أن يأتي بتوافق ماروني أولاً من ثم الفرقاء في 8 و 14 آذار.

أما في ليبيا الوضع الحالي يسير نحو المزيد من الانقسام والتشرذم يعبّر عنه بوجود حكومتين وانقسام بجسم القضاء واقتتال وصراع على الأرض، وتتداخل بالأحداث التي تجري في ليبيا أسباب عدة ومنها الاختراق الأمني والسلطة السياسية الضعيفة والحكومة المترهلة، فبعد سقوط نظام معمر القذافي أصبح هناك تطور للكتائب المسلّحة والعديد من المنظمات الاسلامية المتطرفة التي أمسكت بالواقع السياسي والأمني داخل ليبيا، كما أن هناك دولاً تعمل على زيادة قوة هذه المجموعات من خلال تهريب السلاح لها عبر الحدود الليبية.

وفي ما خصّ الوضع الفلسطيني لجهة إنشاء حكومة وفاق وطني، فإن الوضع كان يحتاج إلى المزيد من التشاور في شأنها، أما اليوم فإن المطلوب هو السعي للتوافق على تشكيل لجنة عليا من كل فصائل العمل الوطني بما فيها الجهاد الاسلامي وحركة حماس وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية لمعالجة الآثار التي ترتبت على الانقسام الذي حصل قبل 7 سنوات من جهة، والتنسيق في الإطار السيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يضمّ أعضاء اللجنة التنفيذية، وفيه كل فصائل منظمة التحرير والأمناء العامين لفصائل العمل الوطني والإسلامي من جهة ثانية بشكل يصبّ في المصلحة الوطنية.

سعادة لـ«المنار»: سورية تشهد حدثاً أول من نوعه في تاريخها وهي الانتخابات الرئاسية

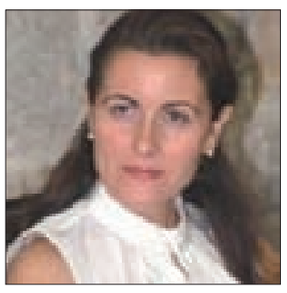

أشارت عضو مجلس الشعب السوري ماريا سعادة إلى أن «سورية تشهد حدثاً أول من نوعه في تاريخها، وهي الانتخابات الرئاسية التي تضم أكثر من مرشح، فهنيئاً للشعب السوري في هذا اليوم الذي هو يوم نصر».

وأكدت أن «بعض استطلاعات الرأي الأميركية السابقة بينت أن الرئيس بشار الأسد سيحوز على ما لا يقل عن 70 في المئة من نسبة الأصوات، فالشعب السوري اليوم هو من يقرر من سينتخب ليمثله».

ورأت أن «التغيير قد بدأ فعلاً من خلال قانون الانتخابات الجديد، وسورية اليوم تواجه حرباً وتحاول القيام بالتغيير في الداخل، فالتغيير الذي حصل أن المجتمع يتحرك وينتقل إلى مرحلة جديدة، وهذان الانتقال والحراك يحتاجان إلى زمن».

وأضافت: «نحترم جميع الأحزاب الجديدة ولكنها لا تمتلك القاعدة الكافية، خصوصاً في مجلس الشعب، وكونها لم تمتلك الأرض وهي في طور التشكيل، فلا يمكن تشكيل معارضة خلال زمن الحرب لأنها ترسّخ الصراع»، مشيرةً إلى أنه «لا توجد أحزاب معارضة حقيقية في سورية وهذه الأحزاب انصهرت في الجبهة الوطنية التقدمية». كما أننا نحترم ما قدّمه البعث ولكن لا توجد تعددية في سورية سابقا، وثمة أخطاء بالنظام ومطالب الشعب السوري هي واحدة».

وأضافت سعادة: «في الواقع إن أعداء سورية فوجئوا بما حدث في السفارة السورية في لبنان، وبمدى الانتماء والوعي السوري، فهذا الانتماء هو الأساس. نرفض استخدام مصطلح الأقليات ونحن نعيش في ظل الدستور والقانون السوري».

ورأت أن «سورية لها حضارة تتميز بمزيج مختلف عن باقي البلدان، ومن سورية خرجت الأيديولوجيات والأحزاب، وسورية سباقة بإنتاج فكر قومي وهي مهد الديانات وانتشارها، كما أن الدول التي منعت السوريين من الانتخابات انتهكت حريتهم وهي تدعي الديمقراطية».

وختمت سعادة: «إضافة إلى الحسم العسكري دخل ما يسمى الوعي المجتمع السوري، فسورية هي بمثابة الأم التي تحتضن جميع أبنائها».

نقولا لـ«أو تي في»: التمثيل الحقيقي لرئيس الجمهورية يبدأ باتفاق الموارنة

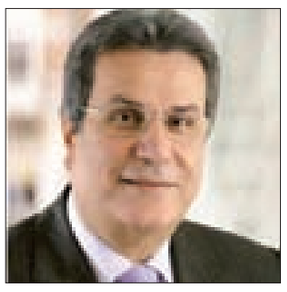

أكّد النائب نبيل نقولا أن «إذا كان هناك من هو قوي ولديه تمثيل أكبر، فعليه أن يصبح رئيساً». مشيراً إلى أن «المسيحي القوي اليوم قوته تكمن بمن يمثله. ومن واجب البطريرك بشارة الراعي أن يجمع المسيحيين كموارنة للاتفاق على المرشح الأفضل وهذه مسؤوليته».

وأضاف: «يتهموننا بتعطيل انتخاب رئيس الجمهورية لكن يجب أن ينظروا إلى من عطّل الانتخابات منذ البداية»، مشيراً إلى أن «النظام السياسي في لبنان لم يعد صالحاً، فهناك القانون الأرثوذوكسي والقانون الذي طرحته الحكومة فليضعوهما للتشاور في المجلس ولنرى من هو المعطل الحقيقي»، مضيفاً أنه «يجب أن نقوم بتعديل الدستور الذي يسبّب لنا مشكلة كل ثلاث سنوات، فدستورنا لم يعد يصلح لحل أزماتنا ومشكلاتنا، لأنه لا يملك المرونة الكافية».

وقال: «لم يتم الاتفاق على قانون في شأن قضية سلسلة الرتب والرواتب، وهذا ما يجعل الوضع غير صحيح لأنه ما لم يتم الاتفاق عليه فكأنه لم يكن»، مشيراً إلى أن «حق التظاهر والإضراب لا يمكن أحداً أن يسلبه للعمال لكن يجب أن يحدّدوا مطالبهم، ونحن يجب أن ندرس مدى تأثير مطالبهم عليهم في ما لو نفذناها. كما أن لولا موقف تكتل التغيير والإصلاح بعملية تأجيل الجلسة لمدة 15 يوماً لكانت دفنت قضية الرتب والرواتب في مهدها، لأنه لولا انسحابنا وعدم تصويتنا على القرار لسقطت السلسلة لعدم توافر العدد المطلوب»، مؤكداً أن «هناك فريقاً لا يريد حلولاً لهذه المشكلة، لأن همّه حماية فريق معين في البلد من ملاك الأموال ومن يضعون أيديهم على الأملاك البحرية وغيرها».

وعن زيارة البطريرك الراعي إلى الأراضي المقدسة، قال نقولا: «عندما قرر البطريرك الراعي الذهاب في زيارته لم يستشر أحداً منا، وقد اعتبرها أنها زيارة رعوية. أما إذا كانت لها أهداف سياسية فعلى البطريرك أن يتحمل تداعيات هذه الزيارة»، مشيراً إلى أن «هذه الزيارة ألغت دور البطريرك السياسي داخل لبنان».

الصايغ لـ«أن بي أن»: الاستحقاق الانتخابي السوري هو قرار سيادي وطني

أشار عضو مجلس الشعب السوري فايز الصايغ إلى «أننا اكتسبنا أشياء إضافية في غياب المادة الثامنة لم نكن نستطيع القيام بها في ظل المادة الثامنة، وألغيت بالدستور الجديد وأصبحنا كبعثيين أكثر مرونة وتأثير وتكريس الوعي الوطني والتمسك بالمقاومة وامتلاك الحاسة الوطنية عند السوريين».

ورأى أن «سورية تتعرض عبر تاريخها لحروب ومشاكل والسبب في ذلك أن سورية دولة مقاومة، وكل المعارضات الموجودة بعيداً عن المعارضين العملاء يريدون بناء سورية المتعددة المتجددة وذات سيادة».

وأكد أنه «من الواضح منذ بداية الأحداث كانت الأمور غامضة، والآن بدأت تتسرّب المعلومات عن أن الإرهابيين في سورية والقاعدة هي التي تحارب في سورية برعاية أميركية – إسرائيلية – خليجية».

وأشار إلى أن «الحملة لن تتوقف إلا عندما تتمكن سورية من تنفيذ الاستحقاق الرئاسي الكبير والذي تعزز عبر المشهد الصادم في بيروت. والسوريون هم من يقررون شرعية هذا الاستحقاق»، مؤكداً أن «الاستحقاق هو قرار سيادي وطني وهو شرعية للشعب يقررها بعيداً عن رأي كيري أو غيره، والحملة مع سورية متوقع أن ترتفع كثيراً وهم يريدون أن تمر سورية بمرحلة انتقالية موقتة وحكومة انتقالية تصادر السلطة، وهذا الأمر مرفوض شعبياً والخيار الشعبي سيتم الدفاع عنه، فسورية أمام منعطف تريد مستقبل أطفالها وكيف تبني مشروعها الجديد، والجميع يريد الأمن والاستقرار».

حاج لـ«إذاعة الرسالة»: ازدواجية في تطبيق القوانين الدولية

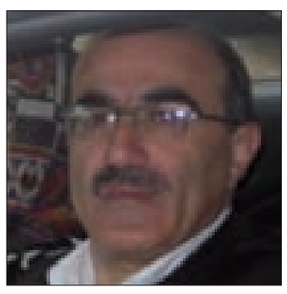

قال المحامي رفيق حاج أن «هناك ازدواجية في المعايير في تطبيق القوانين الدولية وتاريخ تغيير القوانين الدولية لمصلحة المنتصرين في الحرب العالمية الأولى والثانية، وكيفية تطبيق معايير القوانين على الشعوب الضعيفة وكيفية كتابة القوانين بواسطة المنتصرين من دون غيرهم».

وأضاف: «من واجبات المقاومة في السلم هو أن يسلم عدونا بحقنا ووجودنا، أي أن المقاومة السلمية هي أخطر من المقاومة في الحرب، ويتعين أن تقاوم التطبيع مع العدو وترصد تحركاته وتمنع البضائع المعادية من التسرّب إلى البلاد المحررة. كما يجب أن لا تسمح للعملاء والخونة من تلويث الرأي العام والأجيال الجديدة بأية دعايات وأن يبعدوا عن التأثير بالرأي العام أو العمل بالشأن العام حتى لا يصبحوا مثلاً بهدم القيم الوطنية».

وأشار إلى أن «القوانين الدولية تسمح بمعاملة المقاومة بالسلم معاملة الجندي في الجيش ويجب أن يحظى بكل التقديمات والرواتب والضمانات الاجتماعية والطبية الكاملة كمواطن شرف وجندي أو ضابط في القوات المسلّحة مع كامل التعويضات وكل ذلك في البلاد التي تحترم مناضليها».

ورأى أن «المقاومة هي مسألة حضارية وليست فقط ثقافة وأن من أراد الدخول في الحضارة والتقدم فهو يتبع درب التمرد على الطغيان والاستبداد ويلجأ إلى تحرير البلاد، إذ أنه إذا لم نكن أحراراً من أمة حرة فحريات العالم عار علينا، أي أن اللجوء إلى المقاومة هو اللجوء إلى الحضارة الإنسانية وبالتالي فإن أية منظومة عقائدية أو غير ذلك إذا أرادت التحرير فإن عليها المقاومة ولا بأس إذا التأسلم السياسي حمل راية حضارة المقاومة وانتصرت للأمة في معارك المصير وهذا دليل على صحة التوجّه بالمقاومة».

نصر الله لـ«أن بي أن»: لولا انتصارات الجيش السوري لما كان للانتخابات أن تجرى

أشار القيادي في التيار الوطني الحر أنطوان نصر الله إلى أن «سورية اليوم تخوض حرباً ضد أطراف خارجية تريد زعزعة الدولة السورية والانتخابات التي أجريت بالخارج تدل على أن هناك غطاء دولياً ولو خجولاً على الدولة السورية».

وأضاف: «لا تزال كافة مؤسسات الدولة في سورية تعمل والدولة السورية لا تزال قوية، وتطور الأحداث في سورية كوّن هاجساً لدى المجتمع الدولي، خصوصاً الأوروبي حول عودة الإرهابيين من سورية إلى دولهم».

ورأى أن «في هذه الظروف جاءت الانتخابات الرئاسية السورية ونسبة كبيرة من الشعب مع الدولة السورية والجيش السوري قوي ويتقدّم بالميدان»، مشيراً إلى أن «من خلال ذلك هناك شرعية كبيرة لهذا النظام في الطرف الآخر هناك معارضة منقسمة ومشتتة والجميع يدرك أن الأماكن التي يسيطر عليها النظام فيها الأمن والأمان».

وأشار إلى أنه «لولا الانتصارات التي يحققها الجيش السوري على الأرض لما كان لهذه الانتخابات أن تجرى وتنفذ، وهناك التفاف شعبي كبير حول الدولة السورية».

عبد الله لـ«العالم»: تشكيل الحكومة الفلسطينية كان يتطلّب المزيد من الوقت

أكّد عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عبد الله عبد الله أن «تشكيل الحكومة الفلسطينية كان يتطلّب المزيد من الوقت والمزيد من المناقشات والمشاورات والتفاهمات على بعض التعديلات بهيكلية الحكومة بعد أن نقص عدد الوزراء إلى 15 وزيراً».

وأضاف عبد الله: «إن وزارتَيْ الخارجية والداخلية ليستا موضع خلاف لأن لدينا من سعة الأفق والكوادر القادرة على تحمل المسؤولية الكثير».

أما في ما يتعلّق بالقضايا الأمنية، فقال عبد الله: «لوعدنا إلى اتفاق القاهرة الموقّع في 2011/5/4 نجد أن كل هذه الأمور لها حل وكل تفصيل له معالجة».

وأشار إلى أن «رئيس حكومة الوحدة الوطنية الجديد رامي الحمد الله الذي كُلف رسمياً برئاسة الحكومة هو بحاجة إلى إطلاع الوزراء الذين سيشاركونه تحمّل المسؤولية لذلك إعلان الحكومة يتطلب بعض الوقت».

كما أكّد عبد الله أن «هناك مستويان من التنسيق، المستوى الأول يتضمن تشكيل لجنة عليا من كل فصائل العمل الوطني بما فيها الجهاد الاسلامي وحركة حماس وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية لمعالجة الآثار التي ترتبت على الانقسام الذي حصل قبل 7 سنوات، وبهذا المستوى سيكون الجميع مشاركاً، أما المستوى الثاني من التنسيق يتضمن الإطار السيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي يضم أعضاء اللجنة التنفيذية، وفيه كل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والأمناء العامين لفصائل العمل الوطني والإسلامي من أجل فتح المجال أمام الإخوة غير المنضوين تحت لواء منظمة التحرير مثل الجهاد الإسلامي وحركة حماس ليشاركوا في هذا الإطار». مشيراً إلى أن «فلسطين تواجه تحديات مع المحتل «الإسرائيلي» الذي يصرّ على نفي الآخر وإطالة أمد الاحتلال في نفس الوقت الذي تسجل قضيتنا دعماً ومساندة واسعة على الصعيد الدولي، فنحن نريد أن نستثمر محاولة حشر الاحتلال بالزاوية وعزله دولياً وإلزامه بإنهاء هذا الاحتلال حتى ينعم الشعب الفلسطيني بحريته واستقلاله».

وختم عبد الله: «نحن بلد تحت الاحتلال فكل وسائل المقاومة المشروعة هي بتصرفنا ولن نتنازل عنها، ولكن نختار البرنامج الذي يناسبنا في وقت معين وفي ظرف معين وهذا تعتمده القيادة السياسية لأنه لا يجوز أن يكون هناك تعدد بالسلاح، فالسلاح هو واحد وللدولة وتحرّكه القيادة السياسية العليا بحسب المصلحة الوطنية».

نصر بن سلطان لـ«الميادين»: ثمة دول تتحمّل مسؤولية ما يحصل في ليبيا

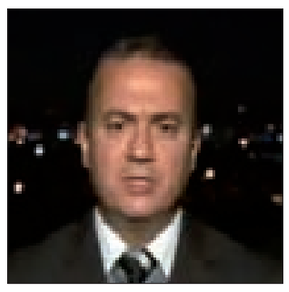

قال رئيس المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل نصر بن سلطانة إن «ما يحصل في ليبيا هو نتيجة لواقع اختراق أمني وسلطة سياسية ضعيفة وحكومة مترهلة وجيش تم حلّه، وبعد سقوط القذافي أصبح هناك تطور للكتائب المسلّحة وللعديد من المنظمات الاسلامية المتطرفة. هذه الجماعات الدينية المتطرفة أمسكت بالواقع السياسي والأمني داخل ليبيا وخصوصاً بعد الحرب في شمال مالي، وتحوّل العديد من القيادات التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي إلى جنوب ليبيا أو إلى الشرق الليبي». كما أن هذه الوقائع إضافةً إلى العلاقات السياسية بين مختلف الأحزاب القائمة في ليبيا والتي شهدت سيطرة من قبل جماعات الإخوان المسلمين والحركات الدينية أدت إلى هذا الوضع المتدهور أمنياً وسياسياً، فكل هذه المعطيات أدت لتدخل الجيش الوطني الليبي في حرب على الإرهاب أعلنها اللواء خليفة حفتر منذ أيام».

وأضاف سلطانة: «إن الخطر الموجود حالياً في ليبيا والمرتبط بالجماعات الدينية المتطرفة والإرهابية المنتمية إلى تنظيم القاعدة يهدّد دول الجوار الليبي من دول عربية وأفريقية»، مشيراً إلى أن «هذا الوضع خطير على دول الجوار الليبي، أيضاً هذه الدول معنية وتتحمّل مسؤولية ما يحصل في ليبيا من تطور لهذه الجماعات من خلال تهريب السلاح لها عبر حدود هذه الدول المجاورة».

مكتف لـ«أل بي سي»: المطلوب هو الذهاب لحلٍ شبه ديمقراطي

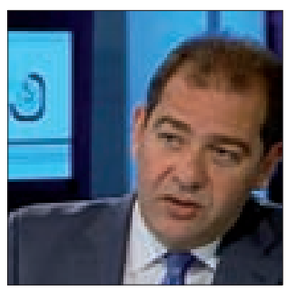

أكّد الناشط السياسي ميشال مكتف أن «الأزمة الاقتصادية في لبنان تجاوزت الحدود»، معتبراً أن «الخلافات المذهبية والطائفية في لبنان هي قديمة، فلبنان أمام مفترق طرق وهو بحاجة لحل جذري للملف السوري بما يخصّ المواضيع العالقة».

ورأى مكتف أن «المشكلة بالفراغ الرئاسي والحديث عن انتخابات نيابية هو عملية تضليل وإلهاء للشعب اللبناني، فمجلس النواب هو الهيئة الناخبة للرئيس والمطلوب أن ينكب جميع الأفرقاء لانتخاب رئيس للجمهورية»، مؤكداً أن «العمل الديمقراطي يتم عبر جلسات متتالية وحوار، كما أن رجالات السياسية نسوا العمل الديمقراطي وأصبحوا يجلبون الديمقراطية من بلدان الخارج كالسعودية وفرنسا وغيرها».

وأكد مكتف «أن الوضع اللبناني أصبح مخيفاً وحقيقية الناس التي باتت ترفض الطبقة السياسية بالقول إن «لا أحد يمثلهم»، لافتاً إلى أن «كل الأفرقاء السياسيين ذهبوا بكيل الاتهامات لبعضهم وكل الأفرقاء شاركوا بما يحصل بلبنان وعلى الجميع الذهاب لحلٍ شبه ديمقراطي في بلد ذي تركيبة طائفية».

أما في ما يخصّ موضوع إقرار سلسلة الرتب والرواتب رأى مكتف أنه «بمعزل عن التضامن مع العاملين وحقوقهم المحقة، فالحل لا يكون بمقاضاة 40000 طالب والضرر بهم للضغط على المسؤولين وما ينبغي فعله هو المواجهة بحقوقهم، ولكن ليس على حساب الطلاب لأنها الوسيلة الجيدة لنيل حقوقهم»، مؤكداً أن «السياسة تتدخل في هذه المشكلة» .

كما أشاد مكتف بمقررات باريس 1 و2 و3 فقد انكب الاقتصاديون على الحل، ولكن بظل الوضع الأمني كل الخطط متوقفة، مشيراً إلى أن «القطاع المصرفي هو صناعة محلية ومهم ويدعم الليرة وهو على صعيد لبنان من ضمن الصناعة»، مؤكداً أن «مشكلة سلسلة والرتب والرواتب سببها الطبقة السياسية، والتشريع يتم على فئات وفئات لا تشريع لها»، مشدداً على أن «زيادة المعاشات للعاملين بظل غلاء الأسعار يجب أن تبنى على حلول شاملة وكاملة وفق أرقام حقيقية وغير ذلك لا يحل مشكلة العمال وبالتالي نذهب لمشكلة بطالة كبيرة».